قاعدة استبعاد الأدلة

المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية المقارنة

د. أحمد عوض بلال

أستاذ القانون الجنائي

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الحقوق

جامعة القاهرة

٢٠٠٣

الطبعة الثانية

الناشر دار النهضة العربية ٣٢ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

الفهرس

صفحة

مقدمة عامة ٣

(١)- موضوع البحث وأهمية دراسته ٣

(٢)- خطة الدراسة ٦

مبحث تمهيدى

ملاحظات أولية حول موضوع الدراسة ٧

(١)- قاعدة الإستبعاد والقواعد العامة للإثبات الجنائى ٧

(٢)- تطور القيد المتعلق بمشروعية الدليل ١٧

(٣)- ماهية المشروعية فى الأدلة الجنائية ٢١

الفصل الأول

موقف الأنظمة الإجرائية والفقه المقارن من قاعدة الاستبعاد ٣٧

المبحث الأول

المعالجة التشريعية للقاعدة ٤٠

المطلب الأول : موقف النظام الإنجليزى من القاعدة ٤١

الفرع الأول : الوضع فى ظل قواعد «الكومون لو» ٤١

الفرع الثانى : الوضع الوضع بعد قانون الشرطة والإثبات الجنائى لعام ١٩٨٤ ..... ٥٤
المطلب الثانى : موقف النظام الأمريكى من القاعدة ٨٣
المطلب الثالث : موقف التشريعات الأخرى فى عائلة القوانين الأنجلوساكسونية ٩٤
الفرع الأول : الوضع فى قوانين اسكتلندا وأيرلندا وأستراليا ٩٤
الفرع الثانى : الوضع فى القانون الكندى ١٠٤
المطلب الرابع : الوضع فى التشريعات ذوات الأصل اللاتينى ١١١
الفرع الأول : القانون الفرنسى ١١٢
الفرع الثانى : القانون السويسرى ١١٨
الفرع الثالث : القانون الإيطالى ١٢١
الفرع الرابع : القانون البلجيكى ١٢٣
الفرع الخامس : القانون الهولندى ١٢٩
الفرع السادس : القانون التشيكى ١٣١
الفرع السابع : التشريعات العربية ١٣٤
المبحث الثانى
المعالجة الفقهية للقاعدة ١٤٠
المطلب الأول : الاتجاه المؤيد للقاعدة ١٤١

الفرع الأول : حماية الحريات الفردية ١٤٣
الفرع الثانى : الوظيفة التربوية والأخلاقية للقانون ١٤٥
الفرع الثالث : الحفاظ على نزاهة القضاء ١٤٦
الفرع الرابع : الاعتبارات الدستورية ١٤٩
الفرع الخامس : اعتبارات الردع ١٥٥
المطلب الثانى : الاتجاه المناهض للقاعدة ١٦٥
الفرع الأول : مناهضة وظيفة المحكمة ١٦٦
الفرع الثانى : مجافاة المنطق ١٦٨
الفرع الثالث : إعاقة جهود المجتمع فى مكافحة الإجرام ١٧٠
الفرع الرابع : الهبوط بقيمة القانون وهيبة العدالة ١٧٦
الفرع الخامس : إعاقة الإدارة المثلى للعدالة الجنائية ١٨١
الفرع السادس : ضآلة التأثير الرادع ١٩١

الفصل الثانى

نطاق تطبيق قاعدة الاستبعاد ٢٠٥

المبحث الأول

حدود قاعدة الاستبعاد واستثناءاتها ٢٠٨
المطلب الأول : حدود القاعدة تبعاً للمرحلة الإجرائية ٢٠٩

الفرع الأول : قصر تطبيق القاعدة على حالات تحصيل الدليل بالفعل ٢١٠

الفرع الثانى : عدم تطبيق القاعدة علي الإجراءات غير الجنائية ٢١٣

الفرع الثالث : عدم تطبيق القاعدة فى المرحلة اللاحقة على الإدانة ٢١٦

الفرع الرابع : عدم تطبيق القاعدة أمام محلفى الإتهام ٢٢٠

الفرع الخامس : عدم تطبيق القاعدة فى إجراءات «رد» المتهم الشاهد ٢٢٣

الفرع السادس : عدم تطبيق القاعدة فى دعاوى الإفراج عن المحبوسين والمحتجزين ٢٢٧

المطلب الثانى : حدود القاعدة تبعاً للقائم بالإجراء ٢٣٠

الفرع الأول : الأدلة المتحصلة بواسطة جهة أجنبية أو خارج الإقليم ٢٣٠

الفرع الثانى : الأدلة المتحصلة بواسطة الأفراد العاديين ٢٣٨

الفرع الثالث : الأدلة المتحصلة بواسطة رجل ضبط حسن النية ٢٥٩

المطلب الثالث : حدود القاعدة تبعاً لطبيعة الدليل المستمد من الإجراء ٢٧٣

الفرع الأول : عدم تطبيق قاعدة الاستبعاد فى حالات الخطأ غير المؤثر ٢٧٣

الفرع الثانى : عدم تطبيق القاعدة فى حالة الكشف الحتمى عن الدليل ٢٧٩

الفرع الثالث : عدم تطبيق القاعدة فى حالة تحصيل الدليل من مصدر مستقل ٢٨٢

الفرع الرابع : عدم تطبيق القاعدة على أدلة البراءة ٢٨٨

المطلب الرابع : استثناءات أخرى متفرقة على القاعدة ٢٩٣

المبحث الثانى

التضييق من نطاق عدم المشروعية ٢٩٧

المطلب الأول : التضيق فى مجال الاستبعاد الأصلى ٢٩٨

الفرع الأول : التوسع فى إضفاء المشروعية على بعض إجراءات الشرطة ٣٠٠

الفرع الثانى : تآكل بعض الضمانات الإجرائية ٣٠٦

الفرع الثالث : التوسع فى إضفاء المشروعية على بعض الوسائل فى تحصيل الدليل ٣٢٩

المطلب الثانى : التضيق فى مجال الاستبعاد التبعى ٣٩٥

الفرع الأول : ملاحظات عامة ٣٩٥

الفرع الثانى : تطور القضاء الأمريكى ٣٩٨

الفرع الثالث : الوضع فى التشريعات الجنائية الأخرى ٤١١

المطلب الثالث : القيود الإجرائية فى تطبيق القاعدة ٤٢٢

الفرع الأول : التنظيم الإجرائى للقاعدة فى النظام الأنجلو أمريكى ٤٢٣

الفرع الثانى : التنظيم الإجرائى للقاعدة فى النظام اللاتينى ٤٤٦

المبحث الثالث

بدائل وملطقات قاعدة الاستبعاد ٤٥٣

المطلب الأول : البدائل والملطفات الجزئية ٤٥٥

الفرع الأول : المقترحات الهادفة إلى تقليص نطاق القاعدة ٤٥٥

الفرع الثانى : المقترحات ذوات الطبيعة الإجرائية ٤٦٤

الفرع الثالث : المقترحات ذوات الطبيعة الموضوعية ٤٧٠

المطلب الثانى : البدائل الشاملة ٤٧٥

الفرع الأول : الجزاء الجنائى ٤٧٧

الفرع الثانى : الجزاء المدنى (التعويض) ٤٨١

الفرع الثالث : الجزاء التأديبى ٤٨٩

خاتمة ٤٩٧

قائمة المراجع : ٥٠٤

أولاً : باللغة العربية ٥٠٤

ثانياً : باللغة الفرنسية ٥١٤

ثالثاً : باللغة الإنجليزية ٥٢٧

الفهرس ٥٥٣